

وان لا يفرب عن بالها أن هذه الأقاليم تحتاج الى عناية وساعدة مستمرت من الأمم المتحدة في سبيل بلوغ شعوبها لأهدافها الانمائية .

وان تشير أيضا الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وسائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتصلة بهذه الأقاليم والشعوب .

وان تلاحظ التدابير التي اتخذتها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك الهيئات الاقليمية ولاسيما اتحاد دول منطقة الكاريبي وسوقها المشتركة ، لتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية الى تلك البلدان على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية (١٦٣) .

وان تشير الى أن مسألة أنتيغوا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغويلا ، وسانت لوسيا هي حاليا قيد النظر في هيئات الامم المتحدة المختصة والمتصلة بالموضوع .

١ - تشدد على مسيس الحاجة الى تقديم جميع المساعدات اللازمة لشعوب أنتيغوا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغويلا ، وسانت لوسيا في جهودها الرامية الى تعزيز اقتصاداتها الوطنية ؛ وتهيب بحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ان تتخذ ، بالتشاور مع ممثلي شعوب هذه الاقاليم المنتخبين بحرية ، الخطوات المناسبة لانشاء وتمويل برنامج تنمية مناسب لهذه الاقاليم ؛

٢ - ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة - بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي - والمؤسسات المالية الدولية ، ومقدمي المعونة أن يزيّدوا ، كل في مجال اختصاصه ، المساعدة التي يقدمونها الى شعوب هذه الاقاليم .

الجلسة العامة ١٠٧
١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

١٨٧/٣٢ - مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية

ان الجمعية العامة .

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ ، والى قرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ .

وان تشير الى قرارها ١٥٨/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ والمتعلق بمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية .

303 وان تشير كذلك الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٤ (د - ٤) الملح
ني ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ (١٦٤) ،

وان تلاحظ انه لم تتخذ أى تدابير ملحوسة عملا بالقرارات المذكورة أعلاه ، وأن ديون
البلدان النامية الخارجية المتزايدة البالغة قرابة ٢٠٠ بليون دولار ، والناجمة عن انخفاض
حصيلتها من الصادرات ، وعن تزايد تكاليف وارداتها وعدم كفاية المساعدات التساهلية ، تلقي
عبئا ثقيلا على كاهل مواردها المحدودة من العملات الأجنبية ،

وان يساورها القلق لأن كثيرا من البلدان النامية تعاني صعوبات بالغة في خدمة
ديونها الخارجية وهي عاجزة عن متابعة أو بد * مشاريع انمائية هامة ، ولأن نمو أشد البلدان
تأثرا ، وأقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من بين البلدان النامية
خلال النصف الأول من العقد الحالي كان * الى حد بعيد ، غير مرض ، ولأن الدخل القومي
للغرف فيها لم يكسب يسجل زيادة تذكر ،

وان ترى ان اتخاذ تدابير هامة للتخفيف من ديون البلدان النامية أمر ضروري ، ومن
شأنه ان يسفر عن تزويد العديد من البلدان النامية بقدر كبير من الموارد غير المثقلة هي في
سبيل الحاجة اليه ،

وان تسلم بأن مرافق دعم موازين المدقوعات لم تكن كافية وان تدفقات المساعدة الانمائية
الرسمية كانت راكدة ،

واقترعا منها بأن صاني تدفقات رؤوس الأموال ، ولا سيما ما يتعلق منها بالساعات
الانمائية الرسمية ، الى البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص أشد البلدان تأثرا ، وأقل البلدان
نموا ، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من بين البلدان النامية ، يجب أن يزداد زياد
كبيرة وسريعة ،

وان تدرك ان أغلبية البلدان النامية لا تتمكن من الوصول على الوجه اللائق الى أسواق
رأس المال الدولية ، وان القروض في مثل هذه الأسواق انما تتاح ، على أية حال ، بنوائد مرتفعة
ولآجال قصيرة ،

وان تأسف لكون معظم البلدان المتقدمة النولم تبد ، حتى الآن ، استعدادا
للمساعدة في ازالة الصعوبات المباشرة التي تعانيها البلدان النامية التي تترج تحت وطأ
ديونها الثقيلة ، أو للنظر الى مسألة الدين بمنظار التنمية بدلا من منظار التجارة ،

وان تلاحظ ان برنامج العمل الخاص البالغة قيمته بليون دولار ، والذي عرضته السدو
المانحة المتقدمة النمو في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (١٦٥) ، سوف يغطي ما يقل عن

(١٦٤) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد
الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع : A.76.II.D.10) والتصويب (الج
الاول ، الفرع ألف .

(١٦٥) انظر : A/31/478/Add.1 و Add.1/Corr.1 ، الفصل الثالث ، الفرع واو .

ثلث الدفعات السنوية لخدمة ديون أشد البلدان تأثراً وأقل البلدان نمواً ، وانها مازالت لستم تتخذ تدابير ملموسة لتنفيذ البرنامج .

١ - ترحب باقرار جدول الأعمال المؤقت (١٦٦) للدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس التجارة والتنمية التي ستعقد على مستوى الوزراء ، والذي يتضمن مقترحات لايجاد حل فوري لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ؛

٢ - تهيب بمجلس التجارة والتنمية في دورته الوزارية ان يتوصل الى مقررات مرضية بشأن ما يلي :

(أ) قيام البلدان المتقدمة النمو بتخفيف معمم للديون الرسمية التي على البلدان النامية ، ولاسيما أشد البلدان تأثراً ، وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من بين البلدان النامية ، وذلك في اطار الدعوة الى الزيادة الكبيرة في صافي تدفقات المساعدة الرسمية الانمائية الى البلدان النامية ؛

(ب) اعادة تنظيم كامل نظام التفاوض من جديد بشأن الديون بغية توجيه وجه انمائية لكي يؤدي الى عمليات لاعادة تنظيم الديون بشكل ملائم وعادل ومتناسق ؛

(ج) المشاكل الناتجة عن عدم كفاية وصول أغلبية البلدان النامية الى أسواق رأس المال الدولية ، ولاسيما خطر تجمع دفعات السداد في آن واحد نتيجة لقصر آجال هذه القروض ؛

٣ - ترحب بالخطوات التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو لالغاء الديون الرسمية المستحقة لها على بعض البلدان النامية ومقرارها تقديم مساعدة انمائية رسمية في المستقبل على شكل منح الى أشد البلدان تأثراً ، وأقل البلدان نمواً من بين البلدان النامية ، وتحت على أن يعقب هذا قرارات مماثلة من جانب البلدان الأخرى المتقدمة النمو ؛

٤ - توصي بأن تقوم المؤسسات المالية الانمائية المتعددة الأطراف بتخصيص موارد مالية اضافية للبلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة الديون .

الجلسة العامة ١٠٧

١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧

١٨٨ / ٣٢ - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة

دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا

ان الجمعية العامة

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في

(١٦٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ .

(A/32/15)